

نحو المعاني ومعاني النحو

الدكتور عدنان طهماسبي*

أستاذ مساعد بجامعة طهران

سعد الله همايوني

طالب الدكتوراه في اللغة العربية و آدابها بجامعة طهران

(١٥٥ - ١٩٢)

تاريخ الاستلام: ٩٠/٠٣/١٧؛ تاريخ القبول: ٩٠/١٢/٠٢

الملخص

من المعروف، أنّ العربية لن تشهد ما يدنو من القرآن فصاحة و بلاغة، فألفاظ القرآن هي لب كلام العرب و زبدته و واسطته و كرائمه، و عليها اعتمد الفقهاء والحكماء في أحكامهم و حكمهم، و إليها مفرع حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم و نثرهم. فهو ذخيرة هذه اللغة، و هو سر علومها التي قامت لخدمة نصّه، بل هو سر حفظها حية نابضة أمام عوارض العصور. و قد حفظ لنا هذا الكتاب نصوصاً من لهجات العرب التي لا يرقى الشك إلى فصاحتها و سلامة الفاظها لغة و أداءً.

إن الذي ترمي إليه هذه الورقة في النحو و بعض مسائله و أبوابه، هو استجلاء معاني النحو، و تمييز طرائق التعبير بعضها عن بعض، و الاhtداء بمعاني النحو في أساليب الكلام، و مراتبها من الدقة و الإصابة، و تفاوتها في الإيجاز و الإسهاب، و في الوضوح و الإبهام. فإخلاء النحو من معانيه، و استبعاد تلك المعاني من الدراسة النحوية هو الذي يصمه بالجفاف و الجفاء و مرارة المذاق و مجانفة الأذواق. فالورقة هذه محاولة متواضعة حول أفانين النحو العربي المنبثقة من القرآن، إذ حاولنا من خلالها الكشف عن كثير من التعبيرات النحوية التي لا يختلف بعضها عن بعض إلا لأجل إضفاء معنى جديد. و بما أنّ القرآن يفوق الشعر العربي و نثره مبنى و معنى، نرى التراكيب القرآنية و معانيها القيمة مادامت موجودة حول قاعدة ما من قواعد النحو العربي، حيث هي موضوع استنباط القواعد النحوية لا العكس. مع أنّ هدف القرآن ليس هو تحديد أساليب النحو العربي، ولكن السبب الرئيسي لنشأة النحو العربي هو القرآن الكريم. فالقرآن الكريم جملةً و تفصيلاً هو المفصل العمود و الأساس لفقرات النحو العربي و قواعده، معتمدين في هذا على الكتب النحوية التي شيدت صرح النحو القرآني لاسيما "معاني النحو" لفاضل السامرائي، و "نحو القرآن" لعبد الستار الجوّاري و كتاب "من وحي القرآن" لإبراهيم السامرائي.

الكلمات الدلّيلية: القرآن الكريم، النحو العربي، المبنى، المعنى.

المقدمة :

النحو العربي، كغيره من العلوم العربية، نشأ في كنف النص القرآني و كان في مقدّمة العلوم التي اعتني بها، حيث كانت الغاية منه صيانة القرآن و حفظه من وقوع اللحن والتحرّيف في قراءته. و موقف النحاة من القرآن من حيث الاستشهاد يتلخص في أنّهم من الناحية النظرية كانوا يؤمنون بما قرره السيوطي. و أمّا من الناحية العملية، فقد كان الأمر بخلاف ذلك؛ إذ إنّ معظمهم لم يعتمدوا على القرآن في دراستهم النحوية، و لم يولوه ما هو حقيق به من الاستشهاد والاحتجاج. والشواهد على ذلك كثيرة منها أنّ كتاب سيبويه، و هو قمة الدراسات السابقة عليه و دستور ما جاء بعده، ينطوي على الاستشهاد بالشعر العربي القديم من حيث الاستقراء و تقرير الأصول، والإحجام عن الإستشهاد بالقرآن إلا قليلاً. فضلاً عن ذلك فإنّ معظم الآيات القرآنية الواردة في كتبهم تذكر بعد الشعر، كأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد. وهذا عندنا مرفوض. فالاضطراب أمام النصوص القرآنية والاضطرار إلى توجيهها توجيهاً خاصاً بها هو السبب الأول في رفضنا لمثل هذه الطريقة في دراسة النحو. و أمّا السبب الثاني: هو رفضهم أحياناً بعض القراءات القرآنية معللين بأنها تخالف القواعد المعدة لديهم والمبنية على نصوص أخرى، ناهيك عن أنّ القراءة عندهم هي مجال تطبيق الأحكام لا الاستنباط.

فبعد اتخاذ لغة القرآن الكريم اللغة الأثيرة والمعتمدة في هذه الدراسة، سنقوم بعرض النحو على كلام الله، فما وافقه أبقيناه، و إلا أهملناه، مبتعدين عمّا يسمونه القليل والشاذ والكثير؛ فإن لم نجد شواهد من القرآن الكريم، رجعنا إلى الكلام العربي ذي الشهرة والانتشار في القبائل العربية. و إن رأينا ظواهر القراءة القرآنية الموحدة ما يصلح منها لاستنباط حكمين مختلفين أخذنا بهما و لانرجح واحداً على الآخر. و بذلك نأمن من الوقوع في الخلط والإفساد اللذين وقع فيهما النحاة في أكثر مسائلهم.

نحاول في هذه الورقة دراسة الدلالات القطعية والاحتمالية للجمل والعبارات بمؤازة الآيات القرآنية التي هي موضوع استنباط القواعد والتحليل والتفسير، واضعين بعين الاعتبار اختلاف التعبيرات والمباني التي تدل على اختلاف المعاني، إذ هو باب يسלט فيه الضوء على المبني والمعنى، و من ثمّ تنقدح الحقائق وتنزاح الستائر للنظر فيه بعد تأمله، والغور في كوامنه الملتوية، بدءاً من الظواهر المكشوفة و وصولاً إلى الخفايا المستترة.

الصراع السائد بين القبائل والنعرات القومية والمجاهبات الدامية بين المعتزلة والأشاعرة والفروع المنتمية إليها والافتتال إن صحَّ القول بين هؤلاء و أتباهم دفع كثير من العلماء، و منهم سيبويه، أن يتوخوا الحذر في الإسناد والاستشهاد بالآيات القرآنية خوفاً من البطش والتنكيل والتشهير الذي طال العلماء به آنذاك. ومن يتحرى ما جاء به علماء النحو يرى أثر المذاهب التي اعتنقوها، و لا يخفى عن بال القارئ الكريم أثر مدرسة جنديسابور وعلم الكلام والفلسفة في تلك الحقبة، إذ تقوّمت بها كثير من الآراء والاستنباطات الشرعية والمتمثلة بقضية العامل والمعمول التي فنّدها ابن مضاء القرطبي في كتابه الرّد على النحاة؛ فهذا - ولأسباب أخرى لا يتسنى لنا أن نتطرق إليها - جاء الاستشهاد بكلام العرب، علماً أنّ القرآن كلام العرب المفضل لدى الجميع، و جاء بأحسن تعبير. ونحن لاننكر و من الأخرى أن نقول: ليس لنا الحقّ أن نسأل: لماذا استشهدوا بكلام العرب؟ ولكن لنا أن نتساءل: ألم تقبل بأن القرآن جملة و تفصيلاً هو كلام العرب الأمثل؟ هو تنويج بلاغتهم التي تمخضت من سوق عكاظ والأندية الأدبية؟

فإبان نزول القرآن نجد أنّ الأدباء فرضوا على أنفسهم اتباع طريقة في البيان تمكنهم من تجاوز الحواشي والغرابة واللهجات، و تمهّد لهم سبيل البيان البليغ المقبول عند الجميع الذي تمثل بعد غرباله في لغة قريش، و نضج حتى بلغ أوجه، كما شهد له بذلك القرآن الكريم وعبر عنه بـ(لسان عربي مبين). فلماذا لانستنبط آراءنا النحوية من خلال هذا اللسان المذهّب؟! وما هو الميزان الذي بإمكاننا أن نشيد من خلاله صرح علم النحو

والبيان؟ أترى كلام الشعراء، أم الكلام المنشور؟ بحسبنا الكلام المنشور والمتداول آنذاك، وخيره هو القرآن؛ فندعو أنفسنا وأعزاءنا إلى اتباع منهجية معتمدة على القرآن؛ ولم لا؟! ونحن العجم بذلنا مهجنا لفهمه ونستوعبه، وهذا لا يفسد علينا أن نفهم كل ما ورد عن العرب. إذن علينا أن نسأل أنفسنا: لماذا نقدر ما جاء به الآخرون؟! ولم نختم على قلوبنا وسمعنا وأفئدتنا وأعيننا غشاوةً سميكة غافلين عن تقصّي الحقائق؟!!

والمفصل الأساس أن التعبير القرآني يعتمد دون ريب على كلام العرب في أحسن صورته، فيه قام صرح اللغة العربية شامخاً، حيث اعتنى الكثير من الباحثين على مرّ العصور بدراساتها وبيان خصائصها، وجعلها نبي الإسلام لغة التخاطب بين أهل الجنة.

علماً بأنه ليس أماناً أدلة دامغة على ما وصلنا من العربية لم يتخللها هنات ونحل في الشعر للعوامل الاجتماعية والسياسية التي دفعت بنا للشك في ما جاءنا من العربية بعيداً عن اللحن ولولاه لماذا لم يعتمد على ما وصلنا من كلام العرب والرويات المرفوعة عن النبي إلاً بتحفظ. (للمزيد، الحمزاوي، ١٩٨٨م: ص ١٩٢ فصاعداً)

تعريف النحو و موضوعه: قدم النحاة وأئمة اللغة من أمد بعيد حتى الآن تعاريف حول هذا العلم. وفقاً لهذه التعاريف يمكننا الوصول إلى آرائهم وتطلعاتهم، مدعنين أكثرهم فيها إلى التغيير والتطور اللغوي راصدين أواخر الكلمات. وقد ورد على لسان الخضراوي: «النحو علمٌ بأقيسة تغيير ذوات الكلم و أواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب» وهذا التعريف يتداخل و علم الصرف الذي يعالج تغيير الكلمات. (الخضراوي، ١٩٢٩م: ١٧). وقد ورد على لسان السيوطي «النحو مناعة علمية ينظر لها أصحابها من ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين الصبغة وصورة المعنى فيتوصل بإحداهما إلى الآخر» (السيوطي، د.ت: صص ٣١ و ٣٠). وهذا التعريف، رأي صحيح لأن المتكلم يشير إلى علاقة السياق والمعنى معاً.

يتم استخراج القواعد في أية لغة بعد شيوعها. واللغة العربية ليست بنعمة نشاز، مع ذلك استخراج قواعد اللغة العربية يعود إلى بداية القرن الأول للهجرة، لكن الامر المؤكد أنّ الفاصل الزمني لتكوين اللغة والتطور الذي اعترها حيث انبثقت منها استخراج القواعد، يستغرق مراحل عدة و نسبة تدخل التغيير ليست بقليل. (طهماسبي، ١٣٧٣هـ.ش: ١٨٥)

وأما موضوع النحو: وضع بعض النحويين موضوع النحو في دائرة محدودة حيث عالجوا في دراستهم الإعراب والبناء فقط؛ كقول القائل: «موضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء.» (الصّبان، ١٤١٢هـ.ق: ١٧) و مثله: «أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً.» (الزمخشري، المفضّل، المقدمة) و أما في تعريف آخر لا ينحصر موضوع النحو بالإعراب فقط بل يشتمل على هيئة الكلمات، والتشبية والجمع والتصغير والتكسير والإضافة والنسبة. يقول ابن الجني: «انتحاء كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتشبية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من اهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة.» (ابن جني، د.ت: ج ١، ٣٤) رأينا مما سبق أنّ مفهوم النحو في الماضي كان يتجاوز من مفهومه اليوم، ويشتمل على صحة القول، و بنية الكلمة و تركيب العبارة المنطوية على الصرف والنحو.

نظام اللغة في تأليف الجملة:

لل كلمات في تأليف الجملة نظام مخصوص تحدده اللغة والقواعد المشتقة عنها. هذا النظام يقيم علاقات مخصوصة بين الكلمات، و يجعلها على هيئة معينة، و يعطي كلاً منها علاقة خاصة بها.

فإذا قلت: (تفتح الأزهار في الربيع)، فإنّ هذه الكلمات بهذه الهيئة تؤلف جملة ذات معنى مفيد؛ لكن اذا قلت (في تفتح الربيع الأزهار)، فإن هذه الكلمات نفسها بهذه الهيئة لا تؤلف جملة؛ لأنّ مجموع الكلم لم يرد فيها وفقاً للنظام اللغوي في تأليف الجمل العربية.

والمعروف بأنَّ دراسة كل لغة تتمُّ من خلال دراسة نظامها في تأليف جملها، ومن خلال نظامها في بنية كلماتها كذلك.

فليس ترتيب الألفاظ وحده هو النظم، وإنما النظم كما يقول عبدالقاهر الجرجاني: توخى معاني النحو، وذلك بإرادة معنى كل لفظ في موضعه. وهو يضرب مثلاً بقول أبي تمام في وصف القلم:

لُعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرزي الجنى اشتارته أيدٍ عواسلُ

يقول الجرجاني «إن تقدير (لعاب الافاعي) مبتدأ (و لعابه) خبراً يفسد الكلام، لان المراد: لعابه أي مداد القلم لعاب الافاعي، فلعابه هو المبتدأ» (الجواري، نحو المعاني، ٢٠٠٦: ٢٦). وههنا أمر لطيف دقيق ينبغي أن يلتفت إليه، فليس كل اسم مرفوع يقع في أول كلام هو المبتدأ، لأنَّ مدار الأمر في وقوع الاسم مبتدأ هو قصد الإسناد ونيته، فإن جيء بالاسم المرفوع في أول الكلام بنية الإسناد إليه كان هو المبتدأ، فيكون الاسم المرفوع بعده (المسند) هو الخبر.

الإسناد أو الجملة

الجملة هي الصورة اللفظية للفكرة. ووظيفتها هي نقل ما في ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع. فالجملة إذن وسيلة لتناقل الأفكار، وأدات للتفاهم بين بني الإنسان. كان النحاة يبنون تقسيمهم الجملة على أساس لفظي محض، فإذا كان صدر الجملة اسماً فهي اسمية، وإذا كان صدرها فعلاً فهي فعلية. (المصدر نفسه: ١٠٧) وقد أوقعهم هذا التقسيم في مشكلات نحوية لن يستطيعوا التخلص منها: فقد واجههم مثل قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره)، ومثل قول طرفة:

إذا القوم قالوا من فتى خلت أني عُنيت فلم أكسل ولن أتبلد

(شكيب، ١٣٧٨ هـ. ش: ٥٨)

فجملته (أحد من المشركين استجارك) جملة اسمية في نظرهم، لأنها مصدرية باسم، وجملة (القوم قالوا) جملة اسمية كذلك، لأنها مصدرية باسم أيضاً.

ثم لاحظوا أن هذه الجمل وقعت شروطاً لـ «إن» و«إذا»، وجملة الشرط فعلية، لأن الشرط سياق فعليّ، والآية و أمثالها، مما لا يتطرق الشك إلى كثرته في الاستعمال، و صحته و فصاحته، و في النصوص الصحيحة من أمثال ذلك ما لا يقع تحت حصر، فكيف يتخلصون من هذه المشكلة؟

لم يجد النجاة حللاً لغوياً سليماً لهذه المشكلات التي صنعوها صنعا، و راحوا يتكلفون التأويلات والتقديرية، لتوجيه أمثال هذه الآية والبيت المذكور، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، بل لفعل واجب الحذف مفسرٌ بالفعل المذكور.

و في مثل هذه الأمثلة يعتقد مهدي مخزومي: بأن تقسيم الجملة ينبغي أن يبني على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة، ويستند إلى ملاحظة الجمل، ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال، و ينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى مسند لا إلى مسند إليه، كما فعلوا، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة. (المخزومي، ١٩٨٦م: ٨٥)

فالجملته من حيث طبيعة المسند ثلاثة أنواع:

١- الجملة الفعلية: و هي الجملة التي يكون فيها المسند دالاً على التغير والتجدد، أو بعبارة أخرى؛ هي التي يكون فيها المسند فعلاً، لأن الفعل بدلاته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد و تغييره، و ذلك نحو: قام خالد، يقوم خالد، و خالد يقوم، و نحو: (إن أحد من المشركين استجارك) و قوله تعالى: (إذا السماء انشقت) و(و إذا السماء انفطرت) وإلى غير ذلك من الأمثلة الفصيحة التي لا حصر لها.

٢- الجملة الاسمية: و هي الجملة التي يكون فيها المسند دالاً على الدوام، أو بعبارة أخرى؛ هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً، و ذلك نحو: محمد أخوك والحديد معدن...

فأخوك و معدن دالّان على الدوام، أي: دوام اتصاف المسند إليه بهما، لأنّ الأخوة ثابتة لمحمد، لا تتغيّر، و لا تصير من حال إلى حال. ولأنّ المعدنية وصف ثابت للحديد، لا يتغيّر، فكل من هاتين الجملتين جملة اسمية.

٣- الجملة الظرفية: و هي الجملة التي يكون فيها المسند ظرفاً، أو مضافاً إليه بالأداة، نحو: عند زيد نمرّة، و أمامك عقبات، و نحو قوله تعالى: (أفى الله شك؟) و قولك: في الدار رجلٌ. (المصدر نفسه: ٨٦)

هذه الجمل و أمثالها ليست فعلية، لأنّ الفعل لا يظهر فيها، و ليست اسمية، لأنّ الأسمية ما كان المبتدأ، المسند إليه، فيها صدرا ما لم يطرأ على المسند ما يقتضي تقديمه، كأن يحظي باهتمام المتكلم وعنياته. و تقدّم المسند في هذه الجمل ليس طارئاً، ثم إنّ المسند فيها يشير إلى الكينونة العامة، أو الوجود العام، مما يجعلها إلى أن تكون فعلية أقرب منها إلى أن تكون اسمية. كل هذا يجعل هذه الجمل بينَ بين، لا اسمية، و لا فعلية.

دلالة الجملة العربية:

ينظرُ إلى دلالة الجملة العربية من جهتين.

١. الدلالة القطعية والاحتمالية.

٢. الدلالة الظاهرة والباطنة. (السامرائي، ١٩٩١م: ج ١، ١٦)

الدلالة القطعية والاحتمالية:

نتناول في هذا البحث مباحث من النحو العربي اعتماداً على الآيات القرآنية و صوراً من اتساع دلالة الألفاظ و التراكيب، و المقصود من (اتساع دلالتها) أن العبارة الواحدة أو اللفظة الواحدة قد تتسع لأكثر من معنى، و قد يؤتى بها لأجل أن تجمع أكثر من معنى، و هذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدلاً أن يطيل المتكلم الكلام ليجمع معنيين أو أكثر من المعاني المطلوبة يأتي بعبارة واحدة تجمع المعاني كلها، فيوجز في التعبير و يوسع في المعنى.

و إن قلت المفروض بالدراسات النحوية أن تساهم في تيسير النحو لا في تعقيده، فيجب الابتعاد عن هذه التأويلات النحوية، نقول: قد اختلف العلماء في مسائل كثيرة تتعلق بفهم الجمل العربية و ما يستنبطونها من التراكيب النحوية، وكان لهذا الاختلاف أثر كبير في صدور الأحكام الشرعية واختلاف الفقهاء فيها. و يعدّ الإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الإمام محمد أبي حنيفة من أوائل من ربط بين مسائل الفقه و مسائل النحو، فقد ضمن كتابه (الجامع الكبير) مباحث فقهية أدارها على أسس نحوية، ففتح بذلك باباً واسعاً من أبواب النظر في التفاعل بين الفقه والنحو. ثم جاء بعده الإسني فصنف كتابه «الكوكب الدرّي» و قصره على تعليق النتائج الفقهية بمقتضيات القواعد النحوية. (طويلة، ٢٠١٠م: المقدمة) فالمدقق في الجملة العربية و دلالتها يرى أنها على ضربين:

(أ) تعبيرٌ نصيٌّ أو قطعيٌّ حيث يدلُّ على معنى واحد.

(ب) تعبيرٌ احتمالي حيث يحتمل أكثر من معنى.

نرى في القرآن الكريم كثيراً يعدل من تعبير قطعي ليس له أكثر من معني و أكثر من وجه إعرابي إلى تعبير آخر يحتمل أكثر من وجه إعرابي و أكثر من معني؛ ذلك نحو قوله تعالى: (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة و ينفقوا مما رزقناهم سراً و علانية) (ابراهيم/٣١) فقلوه: (سراً و علانية) يحتمل أن يكون على معني: مسرّين و معلّنين، فيكونان منصوبين على الحالية، أو على معني: وقتي سر و علانية، فيكونان منصوبين على الظرفيه، أو على معني: إنفاق سر و إنفاق علانية، فيكونان منصوبين على المصدرية. (الزمخشري، الكشاف، ١٩٣٧: ج ٢، ٣٧٨) و هذا خطأ واضح في طبيعة دلالة الجملة العربية يبرز للمستقري بصورة جلية. و هذه المعاني كلها مرادة، فإنّ الله تعالى أمرنا أن ننفق إنفاق سر و إنفاق علانية، فجاءت هذه المعاني كلها في هذا التعبير القصير، و ليس هناك أي تعبير آخر يحتمل هذه المعاني كلها. لذا نرى كل صيغة و تعبير لها دلالة تختلف عن اختها قليلاً أو كثيراً و كما قيل «زيادة المباني تدل على زيادة المعاني» نرى أنّ «اختلاف المباني تدلُّ على اختلاف

المعاني» كقولك (الذي يدخل الدار له جائزة) و(الذي يدخل الدار فله جائزة) فالجملة الأولى ذات دلالة احتمالية يحتمل أنك تعني بـ (الذي يدخل الدار) شخصاً معروفاً وأنَّ الجائزة ليست مترتبة على دخول الدار بل هو مستحقها قبل ذلك، كما يحتمل أن يكون الاسم الموصول هنا مشبهاً بالشرط، فالجائزة مترتبة على دخول الدار فكل من يدخلها يستحق الجائزة. وأما الجملة الثانية فذات دلالة قطعية لأنها لا تعني الا المعني الثاني أي فيها معنى الشرط والجزاء وهذه الفاء واقعة في جواب الذي كما تقع في جواب شرط، أي أنَّ الجائزة مترتبة على دخول الدار. (السامرائي، ١٩٩١م: ج ١، ١٧). وربما يكون في الأول تحريض لمن يدخل الدار، إشارة إلى شجاعة الداخل فيها.

الدلالة الظاهرة والباطنة:

إنَّ بعض الألفاظ والتراكيب القرآنية تحتمل أوجه عدة، بعضها ظاهر وبعضها باطن الأمر الذي أدى إلى اختلاف المفسرين في فهم القرآن؛ فما يراه منهم قريباً من الصواب يستبعده غيرهم، ويفهمه فهماً جديداً. فالقرآن الكريم كما قال عنه الإمام علي (ع): حمّال أوجه. والمراد من الدلالة الظاهرة، المعني الوضعي الذي يعطيه ظاهر اللفظ ولا يحتاج إلى أية تفرسٍ وجهدي. نحو: جاء علي، ورأيتُ محمداً. وكقوله تعالى (وأحلَّ اللهُ البيع وحرَّم الربوا) (البقرة/٢٧٥) فألفاظ هذه الآية الكريمة تحتمل وجهاً واحداً ودلالة اللفظ جاء على المعني الظاهر.

و أمّا الدلالة الباطنة تؤدي عن طريق المجاز والكنيات والإشارات، وما إلى ذلك. كقوله تعالى: (كفكيف تتقون إن كفرتم يوماً يجعل الولدان شيباً)، (المزمل/١٧) وقولهم: (يفعل المال مالا تفعله القوة)، وذلك لهول ذلك اليوم وقوة اثر المال في مجريات الحياة، مع أن المسبب الحقيقي هو الله سبحانه. (طويلة، ٢٠١٠م: ١٥٦)

وكقوله تعالى: (ليس كمثل شيء) في الكناية: أي ليس مثله شيء يزاوجه ويناسبه، والمراد من مثله كما في قولهم: مثلك لا يفعل كذا على قصد المبالغة في نفيه عنه فإنه اذا

نفي عن يناسبه ويسد مسدّه كان نفيه عنه أولى . ومن قال الكاف فيه زائدة لعله عني أنه يعطي معنى ليس مثله غير أنه أكد لما ذكرناه . وقيل «مثله» صفته أي ليس كصفته صفة . (البيضاوي، ١٤٠٣هـ.ق: ج ٥، ٧٨)

فالكلام على ضربين: ضربٌ أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت: خرج زيداً . وضربٌ آخر أنت لاتصل إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة . ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض . ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل . (السامرائي، ١٩٩١م: ج ١، ١٩)

اختلاف المبني، اختلاف المعنى

إنّ اللغة لها نظامها الذي يحكمها، ونظام مفرداتها يقرر تجاور الخبر مع المبتدأ والفعل مع الفاعل والمفعول، ويصنّف نظام اللغة على اطراد هذه الظواهر، ولكن عندما يأتي إلى الكلام الإبداعي في تطبيق هذا النظام في تركيب دلالي أدبي، فإنه لا يُحافظ على هذا الاطراد، وإنما يحكمه سياقات الكلام الإبداعي . (حسين، د.ت: ٦٧) كما قلنا، فإن خرجت الجملة العربية عن نظامها المألوف فعلينا أن نتوقف للنظر في سبب ذلك، لأنّ اختلاف المباني والتعابير يدلُّ على اختلاف المعاني . «وعملية تأليف الجمل تنتظمها رتب تختلف في اللغة الواحدة، إلاّ أن تغيرات الرتبة في اللغة الواحدة ليست اعتباطية أو غير محددة، بل هناك ما يدل على وجود قيود على رتب المكونات الكبرى، والصغرى، ومن أهداف النظرية اللسانية أن تبحث في مجموعة المبادئ التي تُقيد الرتب داخل اللغات، لأن كفايتها ليست مرهونة فقط بتخصيص و وصف ما يلاحظ من الظواهر الرتبية، بل أيضاً بحصر ما لا يمكن أن يلاحظ منها.» (الفاسي الفهري، ١٩٧٥م: ١٠٣) . «فالكلمات لا تتوالي في الجملة على نحو عشوائي بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مضطربة،» (الرمالي، ١٩٩٨م: ٢٢٠) بحيث يتحكم المعني في الجزء الأكبر منها ويتحكم اللفظ في القليل الباقي، وتترتب الكلمات في الجملة

العربية وفق ضوابط معينة تتحكم في ترتيبها وحركة عناصرها. وهذه الضوابط تتحكم أو تؤثر في الكلام المتراتب نحوياً ومعنوياً وأول هذه الضوابط هو ضابط المعني وثانيهما هو ضابط اللفظ.

التقديم والتأخير:

هنا نتناول بعض أسباب التقديم والتأخير في الآيات القرآنية.

تقديم المعمول على العامل - يأتي غالباً - ليفيد الحصر والاختصاص، سواءً كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً أو خبراً. والعامل كالمبتدئ والفعل، والمعمول كالخبر والفاعل والمفعول به والظرف و... علماً بأننا نرفض قضية العامل والمعمول ولانرى له أساساً بل هي مناسبات. (طهماسبي، ٣٧٣ هـ.ش: ١٨٦)

أمثلة من القرآن الكريم:

(١) قال تعالى (فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى و من معه) (الاعراف/١٣١). تقديم الخبر (لنا) على المبتدأ (هذه) في هذه الآية الكريمة يدل على روح الأثرة وتضخم الإحساس بالذات عند بني إسرائيل الذين يزعمون أنه لافضل لأحد عليهم فيما يرفلون فيه من نعم، فهم وحدهم الجالبون لها والأحرياء بها.

(٢) ومن هذا الباب قوله تعالى: (وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله). (الحشر/٢) فقد قدم الخبر (مانعتهم) على المبتدئ (حصونهم) لنحو هذا الغرض. فإنه إنما قال ذلك ولم يقل: و ظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم، لأن في تقديم الخبر الذي هو (مانعتهم) على المبتدئ الذي هو (حصونهم) دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم. و في تصويب ضميرهم اسماً لأن و إسناد الجملة إليه دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة و امتناع لايبالي معها بقصد قاصد، و لاتعرض متعرض. ليس شيء من ذلك في قولك: و ظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله. (السامرائي، ١٩٩١م: ج، ١٣٩١)

(٣) وقال تعالى: (لتكونوا شهداء على الناس و يكون الرسول عليكم شهيداً). (البقرة/١٤٣)

فقوله تعالى (لتكونوا شهداء على الناس) هو إثبات الشهادة لهذه الأمة، وقوله تعالى (يكون الرسول عليكم شهيداً) إثبات اختصاصهم بشهادة النبي (ص)، لأن كلمة (عليكم) معمول و كلمة (شهيد) عامل، وقد تقدم المعمول على العامل فأفاد الاختصاص، أي أن الرسول (ص) لا يشهد إلا على أمة الاسلام.

و يمكن أن يكون التقديم والتأخير من أجل أمور عدة كقوله تعالى: (وجوه يومئذٍ ناضرة إلى ربها ناظرة). (القيامة/٢٣، ٢٢) تقديم الجار في هذه الآية الكريمة قد أفاد التخصيص، وأن النظر لا يكون إلا لله، مع جودة الصياغة و تناسق السجع. (الهاشمي، ص ١٢٣) و معنى الآية أن الوجوه تراها مستغرقة في مطالعة جماله بحيث تغفل عما سواه ولذلك قدم المفعول، وليس هذا في كل الأحوال حتى ينافيه نظرها إلى غيره، و قيل منتظرة إنعامه ورد بأن الانتظار لا يسند إلى الوجه وتفسيره بالجملة خلاف الظاهر، وأن المستعمل بمعناه لا يتعدى إلى، وقول الشاعر:

وإذا نظرتُ إليك من ملكٍ والبحر دونك زدتنني نعماً

بمعني السؤال فإن الانتظار ليستعقب العطاء. (البيضاوي، ١٤٠٣هـ.ق: ج ٥، ٢٦٧)

فهذه الآية تدل على عظم جمال الله تعالى، ذلك لأن الوجوه يوم القيامة تنظر إلى ربها وحده لا تحيد يمينا ولا يسارا، فإن الجار والمجرور (إلى ربها) معمول و (ناظرة) عامل، و قد تقدم المعمول على العامل فأفاد قصر النظر على الله وحده، و أن من شدة جمال الله تثبت الأنظار على الله و تلتفت العيون بعيداً عنه مشدودة لجمال الله.

و يمكن تقديم الخبر لإظهار تعظيمه أو تحقيره و...، نحو قوله تعالى: (الله يستهزئ

بهم) (البقره/١٥).

علماً بأن قضية العامل والمعمول محل الاختلاف، و يجدر بنا أن ننظر إليها من خلال المناسبات، و نبتعد من إرساء قوانين لها بحيث نلصق التهم لمن يرفضها. (للمزيد راجع القرطبي، الرد على النحاة)

أسلوب النفي

تعريفه: هو أسلوبٌ من أساليب اللغة العربية، يراد به نقض فكرةٍ وإنكارها، و هو ضد الإثبات.

الجملة الاسمية المنفية بـ(ليس) و الحروف التي تشبهها يجري بها عادة ما يجري بنواسخ الابتداء، فتجعل المبتدأ اسماً لها و يبقي على رفعه، و تجعل الخبر خبراً لها و منصوباً.

نتناول في هذا القسم (ليس) والحروف التي تشبهها ونشير إلى فلسفتها اللغوية.

(١) ليس: فعلٌ ناقصٌ جامد مبني على الفتح، تفيد معنى النفي، وتختصُّ بالدخول على الجملة الاسمية، فتنفي اتصاف اسمها بخبرها من حيث المعنى، و أما من حيث العمل فترفع الأول اسماً لها، وتنصب الثاني خبراً لها، و يكون هذا العمل دون قيدٍ أو شرطٍ. كقوله تعالى: (ليس عليك هداهم) (البقرة/٢٧٢)

و أمّا لغوياً فيرى جرجي زيدان أنها (ليس) مركبة من «لا» و اسم معناه الوجود (زيدان،

١٨٨٦م: ٨٣)

وللعبرة القرآنية في هذا الباب خصوصية تلفت النظر وتثير الاهتمام؛ ذلك أنّ الخبر في الجملة المنفية بـ(ليس) كثير اتصال حرف الجر به، كقوله تعالى: (ولستم بأخذيهِ إلا أن تغمضوا فيه وأعلموا أنّ الله غني حميد) (البقرة/٢٦٧) و قوله تعالى: (أليس الله بكافٍ عبده) (الزمر/٣٦). وقوله تعالى: (أوليس الله بأعلم بما في صدور العالمين) (العنكبوت: ١٠)

يزعم النحاة أن هذه الباء زائدة يراد بها توكيد النفي لأن الموضع نصب، ولأنها لو حذف لما تغير في معنى الجملة شيء؛ ولكن كيف تكون زائدة و يكون موضعها نصباً و هي ترد على هذه الصورة في الاستعمال؟ وهل يجوز أن يقال إنّ الأصل عدم وجودها مع ورودها في أكثر المواضع على هذا الوجه الذي سلفت إليه الإشارة؟ (الجواري، ٢٠٠٦م: ٨٨).

(٢) ما: يرى جرجي زيدان أنّ «ما» إما أن تكون نافية مبدلة من (لا) أو (نا)، وإمّا أن تكون قد اكتسبت دلالة النفي بالمجاورة بمعنى أن الاشوريين مثلاً استعملوا «ما» الموصولة مع «لا» النافية كلمة واحدة مدة للنفي، ثم صاروا يستعملونها وحدها ويقصدون بها النفي (زيدان، ١٨٨٦م: ٨٣).

قال الله تعالى (ما هذا بشراً) (يوسف/٣١)

و أما (ما) النافية فإن اقتران الباء بخبرها يكاد يكون هو الأصل، فلم يرد في العبارة القرآنية إلا موضعان تجرد فيهما خبر (ما) من حرف الجر، وهما قوله تعالى: (فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهنّ وقلن حاش لله ما هذا بشراً). (يوسف/٣١) وقوله تعالى: (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هنّ أمهاتهم). (المجادلة/٢)

و اما اقتران خبر «ما» بـ (الباء) شائع في الاستعمال القرآني، نحو قوله تعالى: (ولئن أتيت الذين أتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك و ما أنت بتابع قبلتهم و ما بعضهم بتابع قبلة بعض) (البقرة/١٤٥).

و أيضاً يكثر في الجمل المنفية ورود (من)، و هي تتصل باسم (ما) كثيراً، كقوله تعالى: (ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع). (السجدة/٤) وقوله تعالى: (ما لهم من الله من عاصم) (يونس/٢٧).

والنحاة يزعمون أن الباء و«من» في كل ما ألمحنا إليه ونحو ذلك زائدة، لأن الإعراب في كلِّ إمّا نصب وإمّا رفع. والجر لا يتأتى بالقياس إلى ما رسموا من حدود الإعراب، لأنه في أصله صورة من صور المفعولية لا يباشر الفعل فيها مفعوله وإنما يتوصل الفعل إلى المفعول بحرف الجر، وهذا معنى تعليق الجار والمجرور بفعل أو ما هو بمنزلة، وهذا التعليق لا يتأتى في خبر المجرور بالباء بعد «ليس» و«ما»، ولا في الاسم أو المبتدأ، ولا في الفاعل أو المفعول به، فلذلك حكموا بزيادة حرف الجر، ولم يزيدوا على القول إنه ورد لتوكيد النفي. (الجواري، ٢٠٠٦م: ٨٩-٩٠)

وهذا القول غير محكم؛ لأن توكيد النفي متكأ هش، لا يكاد يستقيم، مالم يقف على قاعدة المعني الأصلي لكل ما يرد في سياق النفي.

والسبب الرئيسي لتجاهل النحاة هذا الواقع هو استمسакهم بالأصول التي رسموها لقواعد الإعراب واتخاذهم إياها سبيلاً لا يحدون عنها مهما قام الدليل العلمي على تخطئتها أو ضيق حدودها عن استيعاب المادة العلمية.

بيان ذلك أن أصولهم تقرر أن الحرف إذا اختص بالاسماء ولم يكن كالجزم منها عمل فيها الجر، وأنه إذا أشبه الأفعال في دخوله على الجمل عمل فيها عمل الأفعال من الرفع والنصب؛ فأداة النفي شبيهة بالفعل الناسخ، فهي تعمل عمله، وعمله رفع الأول ونصب الثاني على الأكثر عداء «لا» التي لنفي الجنس. إذن فهب هذه الأدوات ناصبة، فإن ورد المنصوب مجروراً بالباء أو غيرها مهما كان وروده كثيراً فهو فرع عن النصب.

الفرق بين ما و ليس: كما ذكرنا سابقاً أنه ليس من حكمة العرب أن يجعلوا مباني مختلفة لمعني واحد؛ وهذا أمر واضح في طبيعة دلالة الجمل العربية. و في بحثنا هذا نرفض أن تكون الأدوات المختلفتان في المبنى، متشابهتين تماماً في المعني، ولا بد أن تكون لكل واحدة منهما خصوصية ليست في الأخرى.

يرى الدكتور فاضل صالح السامرائي أن (ليس) و (ما) ليستا متماثلتين في النفي تماماً، بل بينهما أوجه شبه وأوجه مخالفة، ويعتقد أن (ما) أقوى في النفي من (ليس) ويذكر دلائل عدة لأثبات رأيه، منها:

ألف) استعملت العرب (ليس) استعمال الأفعال، فقالوا لست، وليسا وليست، وعلى هذا فالجملة المبدوءة بها فعلية، والجملة المنفية بـ (ما) اسمية، والجملة الاسمية أثبت من الجملة الفعلية.

ب) وردت (ليس) في القرآن الكريم في (٤١) واحد وأربعين موضعاً، وجاء اسمها نكرة، ولم تدخل (من) الزائدة المؤكدة عليه في جميع مواضعه. في حين وردت (ما) في

(٩١) واحد وتسعين موضعاً من القرآن جاء مرفوعاً نكرة، وسبقته (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتأكيد في جميع مواضعه. فمن الأمثلة على «ما» قوله تعالى: (مالكم من إله غيرُهُ) (الأعراف/٥٩) و(ما لهم بذلك من علم). ومن الأمثلة على «ليس» قوله تعالى: (وما ليس لكم به علمٌ) (النور/١٥٠) فهذا الاختلاف مما يدل على أنّ (ما) أكد وأقوى.

(ج) ورد خبر «ما» مقترناً بالباء الزائدة الدالة على التوكيد في (٧٦) ستة وسبعين موضعاً وفي ثلاثة مواطن فقط غير مؤكد بالباء الزائدة وهي قوله تعالى: (ما هذا بشراً) (يوسف/٣١٠) وقوله: (فما منكم من أحدٍ عنهُ حاجزٍ) (الحاقة/٤٧) في حين ورد خبر (ليس) في (٢٣) ثلاثة وعشرين موضعاً مؤكداً بالباء الزائدة، و في خمسة مواطن مجرداً منها. (نفس المصدر: ج ١، ٢٣٠-٢٣١)

(٣) لا: أقدم أدوات النفي في العربية (لا). و يظهر أنّ النطق بها طبيعي لوجودها في سائر اللغات على السواء بمعنى واحد. (جرجي زيدان، ١٩٨٦م: ٧٩) وهي حرف نفي، تعمل عمل (ليس) عند أهل الحجاز، في حين أنّها مهملة غير عاملة عند بني تميم.
كقول الشاعر:

نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذل فبوتت حصناً بالكماة حصينا

(ابن عقيل، ج ١، ص ٢٨٩)

و(لا) هذه تنفي الجنس برجحان، ويحتمل أن يكون نفيها للوحدة؛ فإن قلت: (لا رجلٌ حاضرًا) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال حاضرًا، ويجوز أن يراد بذلك لا رجل واحدٌ، وهو أمر مرجوح و لا فرق بين قولنا (لا رجلٌ حاضرٌ) و(لا رجلٌ حاضرًا) فإن كليهما لنفي الجنس، غير أنّ في الجملة الأولى هذا الاحتمال، و من ظنّ أنّ العاملة عمل ليس لا تكون إلا للوحدة كان غلطاً. (نفس المصدر، ج ١، ص ٢٣٦)

(٤) إن: لم تقتصر العربية على اشتقاق حروف للنفي من «لا» بل اخترعت للنفي أدوات جديدة كـ«إن»، ويمكن أن يكون أصل معناها (أين)، والتوصل من هذا المعنى إلى معنى النفي سهل (زيدان، ١٨٨٦م: ٨٤).

و هي حرف نفي تعمل عمل ليس، كقوله تعالى: (إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ). (يوسف/٣١) فـ«إن» غير عاملة هنا لانتقاض نفيها بـ (إلا)، وفي قوله تعالى: (إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ) (شورى: ٤٨) غير عاملة لتقدم خبرها على اسمها، و في قوله تعالى: (وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تَوَعَّدُونَ) (أنبياء/٩٢) دخلت على الفعل؛ إذن تدخل «إن» على الجملة الاسمية والفعلية، و غالباً ما يقترن خبرها بـ (إلا) و هي أداة حصر.

و وفقاً لما جاء في القرآن الكريم تعتبر (إن) أشدّ توكيدا من (ما) في النفي و تستعمل - في الغالب - للإنكار. يذكر السامرائي أمثلة كثيرة دالة على ما يميّز (إن) من (ما) في النفي، كقوله تعالى: (ما أنتم إلّا بشرٌ مثلنا وما أنزل الرحمن من شيءٍ إن أنتم إلّا تكذبون)، (يس/١٥) فإنّ نفي الثاني أقوى فجاء بإن، فإنّ الأول إثبات بشرية، والثاني الكذب، وهم بشر لاشك في ذلك فجاء به بما، والثاني إثبات الكذب للرسول، عليهم السلام، وإنكار أن يكونوا صادقين و هو يحتاج إلى توكيد أشدّ فجاء به بإن. (السامرائي، ١٩٩١م: ج ١، ٢٣٥). والشاهد على هذا كثير في القرآن الكريم كقوله تعالى: (فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما هذا إلّا بشرٌ مثلكم يريد أن يتفضّل عليكم ولو شاء الله لأنزل ملائكةً ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين إن هو إلّا رجل به جنةٌ فتربصوا به حتى حين). (٢٥ و ٢٤/المؤمنون) والواضح كل الواضح أنّ النفي في الثاني أي بـ «إن» أكد وأقوى من النفي في الأول أي بـ «ما» النافية.

٥- لات: قال سيبويه لات تشبه ليس في بعض المواضع، ولم تتمكن تمكنها ولم يستعملوها إلا واسمها مضمراً، لأنها ليست كـ (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب، فتقول: لست وليسوا وليس هو، ولات لا يكون فيها ذاك، قال الله تعالى: (فَنَادَوْا وَكَلَّتْ

حِينَ مَنَاصٍ (سورة ص/٣). و قد قُرئَ شذوذاً برفع الحين لأنها بمنزلة ليس. (سيبويه، ١٣٧٥هـ.ق: ١٢٨) و قد خُفِصَ الاسمُ بها، قال أبو زبيد:

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء (الخفيف)

وإنما تكون لات مع الأخبار، و تعمل فيها فإذا جاوزتها فليس لها عمل؛ و قال بعض البغداديين: التاء تزداد في أول حين، و في أول أوان، و في أول الآن، و الدليل أنهم يقولون تحين من غير تقدم لا واحتج بقول الشاعر:

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم (الكامل)

وقال ابن الأعرابي: في قول الشاعر (تحين ما من عاطف) العاطفونه بالهاء، ثم تبتدي

فتقول: حين فإذا وصلت صارت الهاء تاء. (الزجاجي، د.ت: ٢٥)

المنصوبات والوظيفة الإعرابية

الظاهرة الإعرابية التي تنفرد بها العربية عن كثير من لغات الأمم القديمة والحديثة، هي أكثر الموضوعات إثارة للاهتمام، واستغراقاً لجهود الدارسين، لما تمثله هذه الظاهرة من أهمية في نظام هذه اللغة، و دور في تحديد مدلولاتها. وآية ذلك ما نراه من ضخامة المكتبة النحوية التي تشغل حيزاً واسعاً في عالم المصنفات العربية القديمة والحديثة، وضخامة الجهود التي تبذل في دراسة الموضوعات النحوية في المعاهد العلمية العربية المعاصرة على مختلف مستوياتها.

ولأن ظاهرة النصب أوسع الظواهر النحوية الإعرابية شيوعاً في الكلام العربي ولأن العرب كانوا يستريحون إليها حين يكون الاسم خارجاً عن دائرة الإسناد أو الإضافة، أطلق عليها إمام العربية وفقهها الأكبر الخليل بن أحمد الفراهيدي "خزانة النحو"، و قال مقالته المعروفة: «النصب خزانة النحو والبصرة خزانة العرب.» (أبو جناح، ١٩٩٥م: ٢٤ نقلًا عن الوليدي، ٢٠٠٥م: المقدمة) و كانت هذه السعة مدعاة لانشغال النحويين بتفسير تجلياتها المتنوعة، و تأويل أمثلتها المتشعبة في الكلام العربي، و لو أنهم تدبروا مقولات السلف

الناهين مثل: الخليل وغيره كابن السراج الذي وصف المنصوبات بأنها «كل أسم تذكره بعد أن يستغني الرفع بالمرفوع و ما يتبعه في رفعه - إن كان له تابع - و في الكلام دليل عليه فهو نصب.» (ابن السراج، ١٩٨١م: ج ١، ٢١٢ نقلاً عن الوليدي، ٢٠٠٥م: المقدمة) أقول لو أنهم تدبروا هذه الرؤية المتبصرة لوفروا على أنفسهم وعلى الدارسين كثيراً من الجهد والقول في تفصيل ما ذهبوا إليه في تفسيرها. لكنها غواية العقل الإنساني في المغامرة الفكرية التي تذكها الرغبة في الجدل، والولع في المجابهة على أي مستوى، ولعلها سُنَّة الحياة التي تحرك الطاقات البشرية في مختلف المجالات مصداقاً لقوله تعالى (ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعضٍ لفسدتِ الأرضُ) (البقرة/٢٥١). (الوليدي، ٢٠٠٥م: المقدمة)

أما النصب ففي معناه اللغوي معنى التوسط بين طرفين، طرفي الرفع والخفض. فهو تارة رفع ما هو مستحق للخفض إلى المرتبة الوسط، و تارة خفض ما كان مستحقاً للرفع إلى ما دون مرتبة الرفع. والنصب في النحو معنى واسع رحب وسيع الجنبات. إنه يكون في كل ما هو دون المرفوع من المعربات، أسماءً كانت أو أفعالاً، و فوق كل ما يكون أعلى من المخفوض في الأسماء. و قد يصح ان يقال إنه أوسع معاني الإعراب مجالاً، و أكثرها اشتمالاً على معانٍ فرعية، قد يكون غير ميسور ضمها بعضها إلى بعض، أو نظمها في سلك معنوي واحد، كالذي يكون في الرفع والخفض. (الجواري، ٢٠٠٦م: ٤٣)

المنصوبات في العربية

المنصوبات في العربيه نوعان:

١- نوع يؤدي وظيفة إعرابية في أثناء الجملة، كالمفعولات، والحال، و غيرها من متعلقات الجملة، نحو: قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيباً) اشتعل: فعل ماضٍ / الرأس: فاعل و مرفوع لأنه مسند إليه في جملة فعلية / شيباً: تمييز يوضح معنى مبهماً قبله، و هو منصوب لأنه لم يدخل في الإسناد، ولا إضافة.

٢_ ونوع لا يؤدي شيئاً من ذلك، ولكنه مفتوح الآخر، لأنه لا سبيل إلى تحريك آخره بغير الفتحة، ولأن الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون تحريك آخر كلمة لا تدخل في نطاق إسناد ولا إضافة، ولا تحمل أي معنى إعرابي، وذلك كالمناديات المنصوبة، فليس في المنادى إسناد، ولا إضافة، وليس المنادى من متعلقات الجملة. نحو: يا عبدالله أقبل، و يا رغباً في النجاح اجتهد و نحوها. (المخزومي، ١٩٨٦م: صص ٧٠ و ٧١).

فليس (عبدالله) أو (رغباً) مفعولاً أو شبيهاً بالمفعول، و حين أريد تحريكهما في وصل الكلام نصبا، لأنه لا سبيل إلى تحريكهما بغير الفتحة، ولأن الفتحة هي الحركة التي يلجأ إليها العرب إذا أرادوا تحريك الكلمة الخارجة عن الإسناد والإضافة، مما كان من متعلقات الفعل، و مما لم يكن من متعلقاته.

هنا نتطرق إلى ثلاثة مباحث من المنصوبات، أي: المفعول معه، والمفعول له، والمفعول المطلق واختلاف النحويين فيها.

الاول: المفعول معه ما شأنه؟

يُنصَبُ تالي الواو مفعولاً مَعَهُ في نحو «سيري والطريق مُسرعه»

(ابن عقيل، ج ١، ٥٣٦)

تعريفه: هو المذكور بعد واو المعية لمصاحبة معمول عامله. نحو سرت وزيداً، و ما لك وزيداً. (جامع المقدمات، ج ٢، ٤٧٤) أو قل هو اسم فضلة منصوب، قبله واو بمعنى (مع) للمصاحبة (لا للعطف والمشاركة) مسبوقه بجملة، نحو (مشى خالدٌ والجدار). و كقوله تعالى: (يا قومُ إنْ كان كُبرُ عليكم مقامي و تذكيري بآيات الله فعلى الله توكلتُ فأجمعوا أمركم و شركاءكم) (يونس / ٧١) أي: أجمعوا أمركم بصحبة شركائكم. ومن هذا يتبين أنَّ المفعول معه ما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

١. أن يكون اسماً (سرتٌ والنيل).

٢. أن يكون بعد جملة فيها فعلٌ كما ذكرنا.
٣. أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة، وهي التي تفيد التخصيص على المعية. وذلك قولك: «ما صنعت و أباك» و«لو ترك الناقة و فصيلها لرضعها»، إنما أردت: ما صنعت مع ابيك، و لو ترك الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لمتغيّر المعنى، ولكنها تُعملُ في الاسم ما قبلها (سيويه، ١٣٧٥هـ.ق: ج ١، ٢٩٧).
- و يعني النحاة بالمصاحبة، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحدٍ سواء اشتركا في الحكم أم لا. فقولك (جئت و محمداً) معناه انكما جئتما في وقتٍ واحدٍ، و هذا هو الفرق بين واو المعية و العطف. فواو العطف تقتضى التشريك في الحكم سواء اقترن معه بالزمان أم لم يقترن. و اما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لا. (السامرائي، ١٩٩١م: ج ٢، ٢٠٥) وأما حقيقة ما سميّ بالمفعول معه أمره مختلف، لأنه ليس من متعلقات الأفعال، و ليس له علاقة بالفعل، أو ما يشبهه، فتسميته بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم إلّا ما أمعنوا فيه من قولٍ بالعامل، و زعمُ بأن الحركات آثار للعوامل، بحيث صاروا لا يتصورون اسما منصوباً إلّا وهو معمول لفعل، أو شبيهه بالفعل.
- و حقيقة هذا الموضوع، أعنى موضوع ما سموه بالمفعول معه، أن يذكر اسم بعد (واو) لم تؤدّ الوظيفة التي نيط بها أداؤها، و هي الدلالة على التشريك أو العطف، فينتصب هذا الاسم، لأنه لم يعد شريكاً لما قبل الواو، فيما يحمل من معنى إعرابي، لأن الواو التي سبقته ليست هي الواو التي تنصّ على أنّ ما بعدها شريك لما قبلها فيما يترتب عليه.
- لأننا اذا قلنا: لعب الأطفال و ضفّة النهر، فقد جئنا بواو لا تدل على التشريك، و باسمٍ بعدها لا يشارك ما قبلها، لأن (الضفّة) لا تشارك (الأطفال) في اللعب، و لذلك لم ترتفع (الضفّة)، كما ارتفع (الأطفال) لأنها لم تكن مسند إليه. و لم تنخفض: لأنها ليست بمضاف إليه، فلم يبق إلّا النصب، و قد مرّ بنا أنّ النصب رمز يشار به إلى ما لا يدخل في الإسناد، ولا الإضافة.

و لم ينصب هذا الاسم بعد الواو في هذا المثال ونحوه بالفعل، كما زعموا، لأن الفعل (لعب) فعل لازم، ولأن الاسم، أعني (الصفة)، ليس مفعولاً يتعدي إليه فعل الفاعل، لا مباشرة ولا بواسطة. (المخزومي، ١٩٨٦م: ص ١١٥)

والعطفُ إنَّ يمكن بلا ضعفٍ أحقَّ والنَّصبُ مختارٌ لدي ضعف النَّسق
والنَّصبُ إنَّ لم يَجْزِ العطفُ يجب أو اعتقد أضرار عامل تُصب
(ابن عقيل، ج ١، ٥٣٩)

يردد النحاة الاسم التالي لهذه الواو، بين أن ينصب مفعولاً معه، أو يعرب معطوفاً على ما قبله. ويقولون: يترجح النصب إذا تقدم الاسم، الفعل أو شبهه، وكان في العطف ضعف، وذلك مثل قمت وزيداً. و يترجح العطف إذا لم يسبق فعل، مثل (كيف أنت وزيد) وإذا لم يكن في العطف ضعف. مثل قمت أنا وزيد. وهم يطبقون في مثل (كيف أنت وزيد) على ترجيح الرفع، و ضعف النصب؛ لأن الاسم لم يتقدمه فعل مع أنَّ لكل من التركيبين معنى خاصاً، وموضعاً لا يليق به صاحبه. (مصطفى، ١٩٩٢م: ١٥٩)

ولكن في هذا التقسيم نظراً، ولأنه ليس عندنا جواز أمرين مع الترجيح أو بدون الترجيح، وإنما ذلك بحسب المعنى والقصد، فإن قصد التنصيب على المصاحبة نصب، وإن لم يقصد ذلك عطف، ففي قولك (جاء محمد وخالد) لا يكون العطف أرجح وإنما هو بحسب المعنى والقصد، فإن إراد أن ينص على أنهما جاءا في وقت واحدٍ نصب لا غير وإن أراد أنهما اشتركا في المجيء، من دون نظر إلى المصاحبة عطف. (فاضل السامرائي، ١٩٩١م: ج ٢، ٢٠٨) وهذا رأي صحيح، في هذا القسم كالأقسام الأخرى من قواعد اللغة العربية فلا يختلف المبنى من العطف إلى المعية إلا أثر هذا الاختلاف في المعنى. كقول الشاعر:

فكونوا أنتم و بني أبيكم
مكان الكليتين من الطحال

(ابن هشام، أوضح المسالك، ١٩٥٦م: ج ٢، ٥٤)

لم يقل الشاعر (بنو ابيكم)، لأنَّ الرفع يفسد المعني المراد، إذ يكون عند ذلك: {كونوا وليكنُ بنو ابيكم ايضاً، في مكان الكليتين...} وهذا غير مراد. وإنما المراد أمره لهم، أن يكونوا في صحبة بني ابيهم كالكليتين من الطحال. ولذلك نصب (بني) على المعية.

الواو ومع:

يقول النحاه أن الواو في نحو (سرتُ ومحمداً) بمعني مع، لكن يرى الدكتور فاضل صالح السامرايبي الواو في نحو الشاهد السابق لمجرد الاقتران والاصطحاب ويقول الفرق الرئيسي بين الواو والمعية ومع، أنَّ (مع) مكانُ أو زمان. فالأوّل نحو (جئتُ مع سعيد) والثاني نحو (جئتُ مع الغروب)، بل الأكثر للمكان وقد ورد في القرآن الكريم (١٦٠) مائه والستين موطناً كلها للمكان، اما الواو فهي حرفٌ تفيدهُ المصاحبة والاقتران، وليس مكاناً أو زماناً ولذا قد يختلفان في المعني و في ورودهما في التعبير، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: (فاستقم كما أمرتَ ومن تابَ معك) (هود/١١٢)، فهناك فرقٌ بين قولك (و منْ تابَ معك)؛ وقولنا (ومن تاب وَايَاك) فمعني (منْ تابَ معك) هنا منْ تابَ كائناً معك، أو صائراً معك فهي مكانٌ و لو أبدل الواو بها لتغير المعني، فلو قال (و من تاب وَايَاك) لكان المعني أنكما اقترنتما في التوبة: أي تبتما في وقت واحد، وقد تحتمل (مع) معني الواو ايضاً. إلا أنها هنا لا يراد بها إلا المكان لا الاقتران. (السامرائي، ١٩٩١م: ج٢، ٢١٠)

الثاني: المفعول له ما شأنه؟

يُنصبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ
وهو بما يعملُ فيه متَّحد

أبانَ تعليلاً، كـ «جُدُّ شِكرًا، ودِينٌ»
وقفًا وفاعلاً، ...

(ابن عقيل، ج١، ٥٢٠)

تعريفه: المصدرُ الفضلةُ المعلنُ لحدثِ شارِكه في الزمانِ والفاعلِ.

و بتعبير آخر: هو المنصوب بفعل فُعِلَ لتحصيله أو حصوله، نحو: ضربته تأديباً، و قصدت عن الحرب جبناً. و قوله: (و هو المنصوب بفعل فُعِلَ لتحصيله) كالتأديب في المثال الأول و هو الذي يكون وجوده بعد الفعل (مدرس افغانى، جامع المقدمات، ج ٢، ٤٧٤).

وعلى هذا يشترط فيه، عند النحاة، الشروط التالية.

(١) أن يتحد مع عامله في الزمان والفاعل. كقوله تعالى: (ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة الله). (البقره/٢٥٤)

(٢) أن يكون مصدراً.

(٣) أن يكون مذكوراً للتعليل.

(٤) أن يكون قلبياً أي أن يعبر عن رغبة من القلب، أو عن شعور وإحساس. ومن هذه المصادر (خشية، رغبة، إجلالاً و...).

و إذا فقد شرطاً من الشروط السابقة وجب حينئذٍ جره. وحذا الزمخشري حذو جمهور النحاة في الشروط السابقة، فمثلاً في تفسير الآية الكريمة: (هو الذي يريكم البرق خوفاً و طمعاً) (الرعد/٢١) يرى أن قوله (خوفاً و طمعاً) يحتمل معنيين و يحتمل إعرابين، فهما يحتملا النصب على الحالية، أي: خائفين و طامعين، أو النصب على أنه المفعول له، على تقدير حذف المضاف، أي: إرادة الخوف و الطمع، أو على معنى: إخافه و إطماعاً. (الزمخشري، الكشاف، ١٩٧٧ ج ٢، ٣٥٢) و لم يجعلها منصوبين على المفعول له من دون تقدير أو تأويل، لأنه يذهب جمهور النحاة أن من شروط المفعول له المشاركة في الفاعل ولذا اضطرَّ الزمخشري إلى التقدير والتأويل فقال «خوفاً و طمعاً» لا يصح أن يكون مفعولاً لهما. لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلَّل إلَّا على تقدير حذف المضاف، أي: إرادة خوف و طمع، أو على معنى: إخافه و إطماعاً. (المصدر نفسه، ج ٢، ٣٥٢) و ما ذهب إليه الزمخشري و غيره من جمهور النحاة من اشتراط الاتحاد في الفاعل ليس أمراً مجمعاً عليه، فقد ذهب ابن

خروف إلى عدم اشتراط ذلك تمسكاً بقوله تعالى: (يريكُمُ البرقُ خوفاً وطمعاً) حيث إن فاعل الإرادة هو الله، والخوف من المخاطبين. (الشوكاني، ١٩٦٨م: ج ٣، ٩٠).

يرى الدكتور السامرائي أنه لا يشترط في المفعول له إلا كونه مصدرًا، فضلةً، مفيداً للتعليل، ويردُّ الشروط الأخرى، ويقول: لا أدري سبباً مقبولاً في منع نحو: (قصدتُ مكة أداءً لفريضة الحج) فزمن القصد غير زمن أداء الفريضة، وقوله تعالى: (وأنزلَ التوراة والإنجيل من قبل هدىً للناس) (آل عمران/ ٣-٤)، و من المعلوم أن هداية الناس ليست مقارنةً لوقت الإنزال، وإنما هي بعده. (السامرائي، ١٩٩١م: ج ٢، ١٩٥). ومن عدم الاتحاد في الفاعل قوله تعالى: (فلما جاءهم نذيرٌ ما زادهم إلا نفوراً استكباراً في الارض ومكرَ السَّيِّءِ) (فاطر/ ٤٣-٤٢) ففاعل زيادة النفور النذير، و فاعل الاستكبار الكفار، فالفاعل مختلف. ويقول لا يشترط أن يكون قلبياً، وإن كان في أكثر أحواله قلبياً، لأنه لا يمتنع أن تقول: (فعلتُ هذا إطفاءً لنار الفتنة) وهو غير قلبي وقوله تعالى: (وحرموا ما رزقهم الله افتراءً على الله) (الانعام/ ١٤٠) والافتراء ليس قلبياً. (المصدر نفسه: ج ٢، ١٩٥-١٩٦).

الثالث: المفعول المطلق ما شأنه؟

ذهب النحاة إلى أن أنواع المفعول المطلق ثلاثة:

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدداً، كسیرتُ سيرتين، أو: سيرتُني رشت. (ابن عقيل، ص ٥٠٧).

أحدها: المؤكد لعامله، نحو: (ورتل القرآن ترتيلاً).

الثاني: المبين لنوعه، نحو: (فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر)

الثالث: المبين لعدده، نحو: (وحملت الأرض والجبال فدكتا دكةً واحدة)

قال الجامي فيه: «قد يكون المفعول المطلق للتأكيد إن لم يمكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل، وقد يكون للنوع إن دل على بعض انواعه، ويقول: الأول، أي:

الذي للتأكيد، لا يثنى ولا يجمع لأنه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة على التعدد؛ والتثنية والجمع يستلزمان التعدد» (مدرس افغانى، جامع المقدمات، ج ٢، ص ٤٧).

اما الدكتور فاضل صالح السامرائى خلال تقسيمه الجديد للمفعول المطلق فيؤكد على أن تقسيم النحاة ليس بجامع، ويذكر آيات من القرآن الكريم مؤيدة لرأيه ونظره، فرأيه يتفق مع ما أشرنا إليه في المقدمة: بأن النحاه في الغالب كانوا مستندين على الشعر والنثر العربي، وعند عدم مطابقه شاهد ما تقواعدهم المستنبطة منهما سموه شاذاً، واستثناءً، وقليلاً، وجائزاً و.... يرى السامرائى أن هذا التقسيم للمفعول المطلق لم يستوف أقسام المفعول المطلق، ولو اقتصرنا على هذه الأقسام لأوقعنا ذلك في إشكالات لا مفر منها. ومن ذلك على سبيل المثال قولهم: خالدٌ سيراً، وخالدٌ سيراً سيراً، مما لا يصح أن يكون المصدر فيه خبراً عن المبتدأ، وهو ما قال فيه ابن مالك:

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند
(المصدر نفسه: ص ٥١٦)

فهم يقولون: إننا إذا كررنا المصدر في نحو هذا، كان الحذف واجباً، وإن لم نكرره كان الحذف جائزاً. ففي قولنا (خالداً سيراً) يكون ذكر العامل وحذفه جائزين، فأصل (خالدٌ سيراً) هو (خالدٌ يسير سيراً) ولكننا لو قلنا لأحد من المنتسبين إلى هذا العلم: إحدف العامل (يسير) من هذا الجملة لقال لنا: هذا ممتنع لأنه لا يجوز حذف عامل المؤكد. كما قال ابن مالك.

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع
(المصدر نفسه: ص ٥١١)

و هذا تناقضٌ - كما ترى - وهم يقولون: هو جائز الحذف، ويمنعون حذفه. (السامرائى، ١٩٩١م: ج ٢، ١٣٢) وكذلك يسمى النحاة المفعول المطلق في نحو (قمتُ بالأمر قياماً) مؤكداً لعامله، والعامل هنا الفعل. ومرادهم بالتأكيد ما تضمَّنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن

الفعل إلا الماهية من حيث هي هي، والمقصد من الماهية كذلك (جامع المقدمات: ج ١، ٤٧٠). ولكن يرى الدكتور السامرائي أنه في نحو هذا مؤكِّدٌ لمصدر الفعل لا للفعل، لأنَّ الفعل ما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بزمن، أما المصدر فهو الحدث المجرد، وإذا المتكلم احتاج إلى تأكيد الفعل كله يكرره فيقول (قَامَ قَامَ محمد) فيكون قد أكَّدَ الحدث والزمان وقد احتاج إلى تأكيد الحدث فقط: يقول: قَامَ محمد قياماً وقد يُوَكِّدُ الزمن الذي تضمنه الفعل دون الحدث فيأتي بالظرف المؤكِّد: كقوله تعالى: (سبحان الذي أسرَّي بعده ليلاً مِنَ المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) (الإسراء: ١) لأنَّ الإسراء لا يكون إلَّا في الليل. (المصدر نفسه: ج ٢، ١٣٠) فهذا القسم من المفعول المطلق إذن مؤكِّد لمصدر عامله سواء كان فعلاً أم وصفاً نحو «محمد قائمٌ قياماً».

حروف الجر

قبل الحديث عن حروف الجر، ومن نافلة القول تقدم بعض معانيها لغةً واصطلاحاً، تلك المعاني الواردة في المعاجم العربية لكلمة «الحرف»، وهي على النحو الآتي:

- ١) الحرف من كل شيءٍ: طرفه وجانبه.
- ٢) يقال: فلانٌ على حرفٍ من أمره: ناحية منه، إذا شيئاً لا يعجبه عدلٌ منه.
- ٣) قال تعالى: (و من الناس مَنْ يَعْبُدُ اللهَ على حَرْفٍ)؛ {الحج/١١} أي يَعْبُدُهُ في السَّراءِ لا في الضَّراءِ.
- ٤) الحرف: كلٌّ واحدٍ من (حروف المعاني)، وهي التي تدل على معانٍ في غيرها، وترتبط بين أجزاء الكلام، تتألف من حرف أو أكثر من حروف المباني، وهي أحد أقسام الكلمة الثلاثة من اسم وفعلٍ وحرفٍ.
- ٥) الحرف: اللغة واللهجة، منه الحديث الشريف: «نزل القرآن على سبعة أحرفٍ»

(باقوت، ١٩٩٦م: ٨٨٣)

و قبل أن ندرس هذه الحروف، وبيان عملها النحوي، ومعانيها، علينا أن نمنع النظر في هذه الحقيقة بأن لحروف الجر دوراً بارزاً في الكشف عن دقائق المعاني من خلال التراكيب، وتعلق الكلام بعضها ببعض، فتتولد دلالات مختلفة باختلاف الحروف الداخلة في التراكيب، لذلك انتبه العلماء إلى تلك الألفاظ ووضعوها في المكان المناسب لها، فراحوا يعللون اختيارها وإيثارها على غيرها بحسبهم اللغوي المرهف، لإفادة المعاني المرادة، كما قلنا العدول من تعبير إلى تعبير لأبداً أن يصحبه عدول معنى إلى معنى. فالأوجه التعبيرية المتعددة هي صوراً لأوجه معنوية متعددة.

وفي البدايه لأبداً من الإشارة إلى مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين حول حروف الجر ومعانيها.

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (شرح ابن عقيل، ج ٢ ص ١٧)، فمثلاً قد تأتي الباء بمعنى (على) كقوله تعالى (و من أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك) (آل عمران / ٧٥) أي (على)؛ وتأتي بمعنى (عن)، نحو قوله سبحانه: (و سأل سائل بعباب واقع) (المعارج / ١) أي: عن عذاب؛ وتأتي (من) بمعنى (على) كقوله: (ونصرناه من القوم الذين كذبوا) (الأنبياء / ٧٧) أي: على القوم؛ وتأتي بمعنى (عن) كقوله تعالى: (لقد كنت في غفلة من هذا) (ق / ٢٢) أي عن هذا والخ.

مذهبُ جمهورِ البصريين: أنَّ حروفَ الجرِّ لا ينوبُ بعضها عن بعضٍ، إلَّا شذوذاً وأمَّا قياساً فلا. إذ حروفُ الجرِّ إمَّا مؤوَّلةٌ تأويلاً يقبلُهُ اللفظُ (مجازاً) وإمَّا على تضمينِ الفعلِ معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرفُ:

١- المجاز: كما في قوله تعالى (ولأصلبَنَّكم في جذوعِ النخل). (طه/٧١) ذهب البصريون إلى أنَّه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذوع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز. (فاضل السامرائي، ١٩٩١م: ج ٣، ٤٠٦)

٢- التضمين: التضمين في النحو و في اللغة هو (إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه) (أبو البقاء الكوفي، ١٩٧٦م: ٥٠) أو أنْ تقصد للفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته. «(الرجاني، ١٩٤٨م: ج ١، ٩٧) والغرض من التضمين هو التوسع في المعنى مع الإيجاز، وذلك بإعطاء مجموع المعنيين، المعنى الحقيقي للفظ والمعنى المضمَّن. فللتضمين غرضٌ بلاغيٌّ لطيفٌ، وهو الجمع بين معنيين بأقصر أسلوب. وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين: معنى الفعل الأوَّل ومعنى الفعل الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: (ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض) في هذه الآية الشريفة حرف «اللام» تضمن معنى «على» أي لا تجهروا عليه بالقول، والعرب تقول: سقط فلان لفيه، أي: على فيه (السامرائي، ١٩٨١م: ١٠٨) وكقوله تعالى: (أرسل عليهم طيراً أبابيل) عدِّي فعل (ارسل) ب(على) لتضمَّن معنى (سَلَطَ): أي سَلَطَ عليهم طيراً أبابيل.

كما جاء في شعر زهير:

عَفَا من آلِ فَاطِمَةَ الجِوَاءِ فَيَمُنُّ، فَالقَوَادِمُ فَالجِساءِ

(ثعلب، ١٤٠٣هـ.ق: ٥٢)

في هذا البيتِ عدِّي (عفى) بـ(من) لتضمَّن معنى (خلا): أي درسَ وخلا من آلِ فاطمة. والبصريون أيضاً يعتقدون بنبابة كلمةٍ عن أخرى شذوذاً. وأمَّا النبابة المطلقة لديهم مردودٌ

ويعتقدون لو صحَّ ذلك، لصحَّ أن تقول (سرتُ إلى زيدٍ) وأنت تريد (معه)، وأن تقول: (زيدٌ في الفرس) و أنت تريد عليه، و... مما يطول ويتفاحش. (السامرائي، ١٩٩١م: ج ٣، ٧)

والصحيحُ هو أنَّ حروف الجر قد تكون بمعنى غيرها في موضعٍ دون موضعٍ على حسب الأحوال الداعية إليها، وأمَّا في كل موضعٍ وعلى كلِّ حالٍ فلا.

ترجيح الحروف بعضها على بعض:

يختلف التركيب الكلامي من شخص لآخر، فإنَّه في الكلام الفني قد يفضل المتكلم حرفاً على حرفٍ، أو لفظاً على لفظٍ، لأداء معني معين، أو لدلالة معينة. وسرى بأنَّ هذه المسألة ليست من باب تناوب الحروف، ولا من باب التضمنين، بل يأتي الحرف على بابه في إفادة معينة. وفيما يأتي أمثله من ذلك:

(١) **ترجيحُ (الباء) على (في):** كما جاء في التنزيل؛ في حكاية نوح: (قال الملائمة من قومه إنَّا لنراك في ضلالٍ مبينٍ قال يا قوم ليس بي ضلالةٌ ولكني رسول من ربِّ العالمين) (الأعراف/ ٦٠ و٦١)

نلاحظ أنَّ السياق القرآني خالف بين مقولة قوم نوح باستخدام (في)، وبين ردِّه باختيار حرف الباء. ولم يقل: (لستُ في ضلالٍ وليس فيَّ ضلالٌ) ليطابق قوله مقولهم. ومرَّده هو، أنَّ استعمالهم (في) الدالة على الظرفية، يعنون أن الضلال أصبح وعاءً وظرفاً له منغمساً فيه، لذا ناسب مجيء جوابه المنفي بالباء - الدالة على الإلصاق - ترجيحاً على (في)، إمعاناً في نفي اقترابه من الضلال ولصوق أدني ضلاله به، فضلاً عن انغماسه أصلاً. وهذا يؤكدُ مجيء اسم المرأة (ضلالةً). كأنَّه قال ليس به شيءٌ من الضلال. كما لو قيل: ألكَ تمر؟ فقلت: ما لي تمرّة. وهذا الترجيح والاختيار جاء أيضاً في القرآن الكريم في سياق خطاب قوم هود لبيهم، في نفي أي داع يدعو إليه الشك منهم: (قال الملائمة الذين كفروا من قومه إنَّا لنراك في سفاهةٍ وأنا لنظنُّكَ من الكاذبين) (الأعراف/ ٦٦) فجاء ردُّه عليهم: (وقال يا قوم ليس بي سفاهةً) (الأعراف/ ٢٧).

٢) اختيار (على) على (من).

مثال ذلك قوله تعالى: (ويلٌ للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوا أو وزنوا هم يخسرون). (المطففين/ ٣ - ١) معنى الآية الكريمة: إذا اخذوا من الناس ما أخذوا بحكم الشراء ونحوه كيلاً يأخذونه وفيماً وافراً، و(إذا كالوهم) أي كالوا لهم أو وزنوا لهم للبيع ينقصون. (الآلوسي: ١٩٨٨، ج ٣، ٨٧ و٨٨). ذهب كثيرٌ من المفسرين وعلماء العربية إلى أن (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: (الذين اكتالوا على الناس يستوفون). أي اكتالوا من الناس لأنفسهم.

وقيل: ضَمَّنُ الفعل (اكتالوا) معنى استولوا وتسلطوا، لذا عُدِّي بـ (على). والظاهرُ أن (على) هنا على بابها لإفادة معنى الاستعلاء والاستيلاء والتسلط. وبسببِ إفادة (على)، هذا المعنى وضع الزمخشري يده على السرِّ في إثارتها على (من) فقال: لما كان اكتيالهم من الناس اكتيلاً يضرُّهم ويُتحمَل فيه عليهم أُبدل (على) مكان (من) دلالةً على ذلك. (الزمخشري، الكشاف، ١٩٧٧م: ج ٤، ٧١٩) والقول بأن (على) بمعنى (من) لا يفيد المعنى الذي يفيدُه القول بأنَّ (على) على بابها في إفادة معنى الجور والظلم.

ترجيح (في) على (على).

مثال ذلك قوله تعالى: (ولأصلبئكم في جذوع النَّخل) (طه/ ٧). ذهب الكوفيون ومَنْ تابعهم إلى أنَّ (في) هنا بمعنى (على)، أي: لأصلبئكم على جذوع النَّخل. لأنَّ الصلْبُ يكون على جذوع النَّخل وليس فيها (ابن هشام، مغني اللبيب، ١٩٨٧م: ج ١، ١٦٩).

واستشهدوا على ذلك بقول عنتره:

بطلٍ كأنَّ ثيابه في سرحةٍ يُحذى نعال السبت ليس بتوأم

(المصدر نفسه: ج ١، ١٦٩)

أي: على سرحةٍ.

و ذهبُ ابن يعيش على تضمين الصلب معني الاستقرار والتّمكن: فذكر أنّ (في) ليست بمعني (على) ولما كان الصلبُ بمعني الاستقرار والتّمكن عُديّ بـ (في) كما يُعدي الاستقرار (شرح المفصل، ج ٨، ص ٢١). والتّحقيقُ أنّ (في) هنا ليس بمعني (على)، وليس الكلام من باب التّضمين ايضاً. وإنّما هي على بابها في إفادة الظرفية؛ لأنّها تفيد الظرفية حقيقة أو مجازاً، وكذا قرّر النحاة. (ابن جني، د.ت: ج ٢، ٣١٣) ووجه ذلك أنّه شبّه تمكّن المصلوب في الجذوع بتمكّن الشيء في وعائه، ودلّت (في) على إبقائهم على جذوع النخل زماناً طويلاً، وتشبيه استمرارهم على الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور على سبيل المجاز. (السامرائي، ١٩٩١م: ج ٣، ٧)

والخلاصة: أنّ هذا البحث لم يأخذ بمذهب الكوفيين القائلين بتناوب حروف الجر فيما بينها، كما أنّه لم يأخذ بمذهب البصريين القائلين بتضمين الفعل معني فعل آخر ليتسني تصديقه بالحرف الموجود، إذ إنّ الترخّص في الأخذ بمذهب الكوفيين إنّما هو عدولٌ عن المعاني الظاهرة المقصود إلى معانٍ مضمرة غير مقصودة، وذلك سيؤدي الى ضرب من العُجْمة وعدم البيان، وإلى فوضى في التعبير لا حدّ لها. وإنّ الأخذ بمذهب البصريين محمولٌ على الحيرة والاضطراب، كما قال بذلك بعض القدماء والمحدثين؛ لذا فإنّ هذا البحث يرى أنّ لكل حرفٍ معناه الذي وضع له في اللغة حقيقة، يؤديه من خلال تركيبه مع الفعل، كما يرى ذلك كثير من الباحثين؛ إذ إنّ الفعل المعديّ بالحروف المتعددة، لا بدّ أنّ يكون له مع كل حرف معني زائد على معني الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف، فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق: نحو: رغبتُ عنه ورغبتُ فيه، وعدلتُ إليه وعدلتُ عنه، وملتُ إليه وملتُ عنه، وإنّ تفاوت معني الأدوات عسير الفرق، نحو قصدتُ إليه وقصدتُ له وهديته الى كذا وهديته لكذا. (ابن القيم، ١٩٧٧م: ج ٢، ص ٢١).

النتيجة

يمكننا أن نجمل نتائج البحث بما يأتي :

(١) القرآن الكريم هو الأصل الذي ينبغي أن تتعدّ عليه اللغة، وبه تضبط قواعد النحو، فإذا ثبتت القراءة القرآنية لزم قبولها والمصير إليها ولا تردّ بقياس (قواعد علم النحو) ولا فشولغة .

(٢) النحو ليس محض أشكال ومظاهر وعلامات لفظية يعرف بها معني الكلام في أبسط صورة وأقرب هيئة وأدنى منال، بل فوق تلك العلامات وقواعدها، هو مناط إيضاح المعنى أي طريقة في أداء المعنى واضحاً مؤثراً مفيداً الفائدة التي يحسن السكوت عليها، الفائدة بكل ما يقصد إليه في التعبير من إفادة وإثارة وإمتاع .

(٣) النحو للبلاغة كالأساس للبناء لموضوع النحو والبلاغة مشترك؛ وهو «النظم»، أي: تركيب الكلام وتأليفه؛ لكن تختلف جهة النظر في كل منهما؛ فينظر النحو من جهة الصحة والاستقامة على وفق القوانين العربية بغض النظر عن المقام والحال ومقتضاها. أما البلاغة فترى النظم متعلقاً بالحال والمقام. فمن يفصل بين البلاغة والنحو فهو فصل تعسفي باطل .

(٤) ظاهرة الاتساع في دلالة الألفاظ والتراكيب من الطواهر التي عنى بها القرآن الكريم أيما عناية، فنجده يوجز في التعبير ويوسع في المعني .

(٥) إنّ اللغة لها نظام يحكمها ويصرُّ على اطراده، لكن إن خرجت الجملة العربية عن نظامها المألوف فلكل صيغة وتعبير دلالة خاصة بها، لأنّ اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأوسي، شهاب الدين، روح المعاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.
- ابن جني، الخصائص، ط ٢، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، (د.ت).
- ابن السراج، ابوبكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، دار المعارف بمصر، ١٩٨١م.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق و شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة بعثت، الطبعة الثالثة، قم، ٨هـ، ش، ١٤٢هـ.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٧.
- ابن هشام الأنصاري، عبدالله، أوضح المسالك الى الفيه ابن مالك، مطبعة السعادة بمصر، القاهرة، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.
- ابن هشام الأنصاري، عبدالله، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- البيضاوي، عبدالله ابن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الأحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ثعلب، ابو العباس أحمد بن يحيى، شرح شعر زهير ابن أبي سلمى، الطبعة الاولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- الجرجاني، السيد الشريف، حاشيه السيد الشريف الجرجاني على تفسير الكشاف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٤٨م.
- الجواري، أحمد عبدالستار، نحو القرآن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- الجواري، أحمد عبدالستار، نحو المعاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- حسين، أحمد عويس، الاتجاه البياني في الدراسات البلاغي القرآني الحديث، رسالة الماجستير في جامعة الكوفة
- الحمزاوي، محمد رشاد، أعمال المجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٨م.

- الخضراوي، ابن هشام، الافصح، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٨ق، ١٩٢٩م.
- الرمالي، ممدوح، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، ١٩٩٨م.
- الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، مكتبة مشكاة الاسلامية، د.ت.
- الزمخشري، ابوالقاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٣٧هـ، ١٩٧٧م.
- الزمخشري، ابوالقاسم محمود بن عمر، المفصل، تحقيق، دكتراميل بديع يعقوب، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠ق، ١٩٩٣م.
- زيدان، جرجي، الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية، دار الهلال، القاهرة، ١٨٨٦م.
- السامرائي، ابراهيم، من وحي القرآن، ط١، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ١٩٨١م.
- السامرابي، فاضل، معاني النحو، دارالحكمة للطباعة، الموصل، العراق، ١٩٩١م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٧٥هـ.ق.
- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق وتعليق دكتر أحمد قاسم، نشر أدب الحوزة.
- شكيب، محمود، چكامه های بلند جاهلي، انتشارات پایا، تهران، ١٣٧٨ ش.
- الشوكاني، محمد ابن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق سيد ابراهيم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٦٨م.
- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الاشموني، مطبعة زاهدي، قم، ١٤١٢هـ.ق، ١٣٧١هـ.ش.
- طويلة، عبد الوهاب عبدالسلام، أثر اللغة في الاختلاف المجتهدين، دار السلام، مصر، القاهرة، الاسكندرية، ١٤٣١هـ.ق، ٢٠١٠م.
- الفاسي الفهري، عبدالقادر، اللسانيات واللغة العربية، ط١، بيروت، دار توبقال، ١٩٧٥م.
- القرطبي، ابن مضاء، الردُّ على النحاة، ط٢، دارالمعارف، مصر، ١٩٨٢م.
- الكوفي، ابوالبقاء، الكليات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: د.عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٧٦م.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دارالرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

مدرس أفغاني، محمد علي، جامع المقدمات، مؤسسة انتشارات هجرت، قم، ١٤٠٩ هـ.ق.
مصطفى، ابراهيم، إحياء النحو، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٢ م.
الهاشمي، سيد احمد، جواهر البلاغة، دار الفكر، قم، ١٣٨٨.
ياقوت، محمود سليمان، النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، مكتبة المنار الاسلامية، كويت،
١٩٩٦ م.

المقالات:

طهماسي، عدنان: درآمدي برعامل ومعمول در زبان عربي وبررسي نظريه ابن مضاء قرطبي، مجله
دانشكده ادبيات وعلوم انساني، شماره، سال ١٣٧٣.
المواقع الالكترونية
الوليدي، منصور صالح محمد علي، الاختلاف النحوي في المنصوبات (رسالة جامعية)،
المركز الوطني للمعلومات، اليمن، ٢٠٠٥ م.

<http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=12615>

Archive of SID